في هذه المأساة، تتحمل أوروبا الغربية مسؤولية المتهم الرئيس، وتتحمل المسؤولية الاخلاقية والسياسية والقانونية.

كما ان اوروبا لها مصلحة ذاتية قومية في ايجاد سلام في الشرق الاوسط. فاشتعال النيران في الشرق الاوسط، الناجم عن عدم حل الموضوع الفلسطيني وعن توسع النزاع العربي ـ الاسرائيلي ليطال اوروبا مثلما أظهر التاريخ الحديث بصورة دراماتيكية، يهدد، أيضاً، وبصورة مباشرة، أمن بلدان وشعوب أوروبا، خصوصاً الواقع منها على البحر الابيض المتوسط. وهكذا، فان مساهمة أوروبا الغربية في حل هذه المشكلة لا تتجاوز كونها مجرد مسؤولية اخلاقية، أو سياسية، بل انها تمثل، أيضاً، مصلحة ذاتية تتعلق بالدخول المباشر لأوروبا.

هذا الاعتماد المتبادل، بالنسبة الى المصالح الاوروبية والعربية، برز للعيان، بصورة جلية، منذ حرب سنة ١٩٧٣، وما نتج عنها من أزمة نفطية. اذ ان هذه الحرب والازمة النفطية دفعتا الحكومات الاوروبية الغربية الى ان تبدأ في ادراك انه من غير نظرة اكثر توازناً، ومنهج اكثر نزاهة، من جانبهم تجاه القضية الفلسطينية، فان مصالحهم الجماعية، وكذلك المصالح الوطنية، تتعرض للخطر. وأدى هذا الادراك الى ميلاد الحوار العربي ـ الاوروبي. هذا الحوار الذي احيط بدعاية صاخبة، ولكنه توقف لاحقاً، بسبب عدم مقدرة اوروبا الغربية على ايجاد خطوات سياسية على ذلك الطريق؛ كما ادى الادراك عينه، سابق الذكر، الى اصدار «اعلان البندقية» في شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٠ من قبل السوق الاروبية المشتركة.

والحقيقة، ان هذا الاعتماد المتبادل بين الشرق الاوسط واوروبا قد أُبرز، بشكل واضح، في الفقرة الاولى من «اعلان بروكسل» الذي أُصدر في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٨٧، والتي تنص على ما يلي:

ان للدول الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة روابط سياسية، وتاريخية، وجغرافية، واقتصادية، ودينية، وانسانية، هامة، بصفة خاصة، مع بلدان وشعوب الشرق الاوسط. ولهذا، فانها لا تستطيع ان تتبنى موقفاً سلبياً ازاء منطقة قريبة منها بهذه الدرجة، كما انها لا تستطيع ان تبقى لامبالية تجاه المشكلات الخطيرة التي تزعزع استقرارها. ان آثار هذه المشكلات تؤثر على الدول الاثنتي عشرة بطرق عديدة. وهذا المنهج «الاكثر توازناً» لحكومات اوروبا الغربية يمكن تلخيصه كما يلي:

ان حكومات اوروبا الغربية تدرك ان المشكلة الفلسطينية هي قلب مشكلة الشرق الاوسط. وان ايجاد حل لهذه المشكلة يخدم الاحتياجات الامنية، ليس فقط للبلدان العربية، بل وللدول الاوروبية ايضاً.

وتدرك الحكومات الاوروبية الغربية، أيضاً، ان المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة تمثل عقبة على طريق السلام في الشرق الاوسط. وتدرك، أيضاً، خطورة الوضع داخل الاراضي المحتلة، بما فيها الوضع في القدس. وتدرك ان هذه الخطورة ناتجة جراء الاحتلال الاسرائيلي لهذه الاراضي.

وتدرك الحكومات الاوروبية الغربية، بدرجات متفاوتة، ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الناطق الرسمي، مع انها لا تعترف بها ناطقاً وحيداً باسم الشعب الفلسطيني. الا انها لم تذكر، او تعبّر، صراحة، من هو الناطق الآخر، أو من هم الناطقون الآخرون، باسم الشعب الفلسطيني.